المتحدة تقدّمها من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، زادت الولايات المتحدة الاميركية من مساعداتها المقدّمة بواسطة المنظمات الاميركية الطوعية الخاصة التي قبلت العمل في الارض المحتلة بتمويل من وكالة التنمية الدولية الاميركية. كما قامت الدول الاوروبية، أيضاً، بتقديم مساعداتها الى الارض الفلسطينية المحتلة، على نحو منفرد ومباشر، أو من خلال المجموعة الاقتصادية الاوروبية وبعض المؤسسات الخاصة.

ومثلما تعدّدت مصادر الدعم والتمويل الخارجي للارض الفلسطينية المحتلة، منذ نهاية السبعينات حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، تعدّدت في الداخل الجهات والمؤسسات الفلسطينية التي تلقّت حصصاً من هذا الدعم لتوظيفه وانفاقه على المشاريع «التنموية». وانقسمت هذه الجهات والمؤسسات المتلقية الدعم الى قسمين أساسيين: احدهما كان قائماً، أصلاً، قبل اتخاذ قرار بدعم الصمود، كالمجالس البلدية والقروية والجمعيات التعاونية والخيرية والغرف التجارية، وآخر أُقيم لاحقاً نتيجة لهذا القرار. فمع بداية تحسّس تدفّق أموال الدعم والمساعدات الخارجية من مصادر التمويل المختلفة، شرع الكثيرون في الداخل بتأسيس وانشاء اعداد كبيرة من المؤسسات الجديدة بهدف المشاركة في استيعاب التمويل المتوقع، ونيل نصيب من المساهمة في المشاريع الممولة إمّا مباشرة وإمّا من خلال العمل «كمؤسسات متخصصة محلية وسيطة» لتأمين توصيل المساعدات الخارجية الى المؤسسات المحلية القائمة أو المستحدثة.

ففي القرى التي لم يكن لها مجالس قروية تمّ تأليف العديد من اللجان الخاصة للاشراف على عملية تنفيذ المشاريع المحلية. وفي مجال الزراعة والاسكان، تزايد عدد الجمعيات التعاونية تزايداً ملحوظاً، نظراً لأن مثل هذه الجمعيات أصبحت قنوات التمويل المفضّلة. كما أُلّف العديد من «اللجان الزراعية»، وأُقيم عدد من المشاريع الخاصة في اطار استصلاح الاراضي وتربية المواشي والصناعات الزراعية. وفي القطاع الصحي، تزايد، أيضاً، تأسيس الجمعيات الخيرية التي تبنّت اقامة مشاريع متفاوتة الحجم بين مستشفيات ضخمة وعيادات محلية صغيرة. كما تمّ تأسيس عدد من الجمعيات الطبية، وتكاثرت مشاريع صناعة الادوية تكاثراً ملحوظاً. وفي مجال الصناعة، تمّ محلياً فتح المجال لعمل «دراسات الجدوى» لتقديمها الى مصادر التمويل المختلفة. وبدأت الصناعات القائمة تطالب بالحصول على المساعدة لدعم صمودها أمام المنافسة الاسرائيلية. وفوق هذا كله، قام العديد من المجموعات بتأسيس مراكز و«شركات» محلية لتلقي المساعدات المالية من مصادر التمويل الخارجية واعادة توزيعها وانفاقها داخلياً.

اتسمت عملية الدعم الخارجي الموجّه الى الارض الفلسطينية المحتلة، منذ نهاية عقد السبعينات حتى اندلاع الانتفاضة، بايجابيات كان منها الاسهام في بناء البنية التحتية والمؤسساتية. وعلى الرغم من انه يمكن اعتبار اقامة منشآت هذه البنية، بحد ذاتها، هدفاً يساهم في تعزيز صمود المواطنين في الضفة والقطاع، فانه لا يمكن اعتبار ذلك نهاية المطاف، والاستنتاج بأن عملية «التنمية» تحقق المرجو من الاهداف. فوجود منشآت البنية التحتية ضروري للانتاج المتوخّى منها، لكنه غير كاف وحده لضمان نجاعة هذا الانتاج وفاعليته. وتنمية الانطلاق، كما بيّنا سابقاً، هي، في الاساس، عملية ابداع انتاجي ذاتي لا عملية نقل ظاهري لرموز الحداثة العصرية.

ولكن الى جانب الايجابيات البنيوية الاساسية الناتجة من تدفّق الدعم المادي الى الارض المحتلة، ترك تعدّد مصادر الدعم الخارجية ومؤسسات التلقي الداخلية من ناحية، والطرق التي